

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[63] يصح، وذلك بملاحظة ما يلي: 1 - بماذا كافأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

أبا طالب وخديجة على تضحياتهما، ونفقاتهما، وما قدماه في سبيل الدين والاسلام، وعلى مواساتهما بالنفس والمال والولد؟ ! ألم يكن ما انفقاه وقدماه للاسلام أعظم مما قدمه وانفقه أي انسان آخر في سبيل الاسلام؟.. ثم كانت خدمات علي " عليه السلام " الجلى لهذا الدين، والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد معاند. 2 - وحديث المنة على الرسول عجب، فإنه لم يكن في مكة بحاجة إلى أحد، إذ قد كانت عنده أموال خديجة، وحتى أموال أبي طالب (1) وكان ينفق منها على المسلمين إلى حين الهجرة، وكان ينفق على علي " عليه السلام " في بدء أمره، تخفيفاً على أبي طالب كما يدعون. وقد غير عمر اسماء بنت عميس: بأن له هجرة ولا هجرة لها، فقالت له: " كنتم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " يطعم جائعكم، ويعط جاهلكم ". ثم اشتكته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " عليه وآله وسلم " فأخبرها: أن للمهاجرين إلى الحبشة هجرتين ولولئك هجرة واحدة (2).

(1) قد تقدم في أول البحث: أن أبا طالب كان ينفق في الشعب على الهاشميين من أمواله. وأما أموال خديجة، فأمرها اشهر من ان يحتاج إلى بيان. وقد تقدم كلام ابن أبي رافع حول أموال خديجة. (2) راجع: الاوائل ج 1 ص 314، والبداية والنهاية ج 4 ص 205 عن البخاري، وصحيح البخاري ج 3 ص 35 ط سنة 1309 هـ. وصحيح مسلم ج 7 ص 172، وكنز العمال ج 22 ص 206، عن أبي نعيم والطبري، وليراجع فتح الباري ج 7 ص 372، ومسند أحمد ج 4 ص 395 و 412. وحياة الصحابة ج 1 ص 361. (*)